ط.د/ حواس صباح – جامعة باتنة 01

عنوان المقال

الرشادة البيئية «أبعاد المفهوم وآليات البناء»

ملخص:

ساهمت العولمة وما أفرزته (الانعكاسات البيئية للأزمات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا عام 1997م) من مفاهيم جديدة في بروز مفهوم الرشادة البيئية كمفهوم جديد في أدبيات التنمية المستدامة و النقاشات المتعقلة بحماية البيئة من مختلف المخاطر وتأثيراتها المختلفة على الأفراد والدول و المجتمعات و الموارد البيئية.

نحاول في هذه المقالة التعرف على الرشادة البيئية من خلال محورين، حيث نتطرق في المحور الأول لمفهوم الرشادة البيئية من خلال نشأتها وتعريفها وكذا أهميتها، وفي المحور الثاني نتطرق لآليات بناء الرشادة البيئية من خلال التسيير العقلاني للمسائل البيئية و كذا الشراكة وتعدد الفواعل .

الكلمات المفتاحية: الرشادة البيئية؛ آليات بناء الرشادة البيئية؛ التسيير العقلاني؛ الشراكة البيئية.

Abstract:

Globalization and its consequences (the environmental impact of the global economic crises, particularly the economic crisis in South East Asia in 1997) contributed to new concepts in the emergence of the concept of environmental stewardship as a new concept in the literature of sustainable development and discussions related to the protection of the environment from various risks and their different impacts on individuals and States, communities and environmental resources.

In this paper, we attempt to identify environmental rationality through two topics. The first part deals with the concept of environmental rationality through its inception, definition and importance. In the second part, we address the mechanisms of building environmental rationality through the rational management of environmental issues, partnership.

Key words: Environmental Stewardship; Mechanisms for Building Environmental Stewardship; Rational Management; Environmental Partnership.

مقدمة:

تعتبر المسائل البيئية أكبر تحد يواجه الدول في العصر الحديث، كونها متعددة ومتراكمة وتفوق قدرات الدول، ومن بين هذه المسائل مشكل التلوث الذي مس كل العناصر البيئية وما ينجر عنه من تهديدات على الأمن البيئي، نضوب الموارد الطبيعية جراء الاستغلال المفرط لها، وتسارع فقدان النظم الايكولوجية .

وعليه أصبح من الضروري البحث عن أفضل الطرق للتصدي لهذه التحديات والتي من بينها الرشادة التي تعتبر من مقتضيات مرحلة ما بعد الحداثة ، **فكيف يمكن بناء رشادة بيئية لتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة و المصالح الاقتصادية؟**

للإجابة على هذه الاشكالية سنعتمد خطة مكونة من محورين، حيث سنتعرض في المحور الأول لمفهوم الرشادة البيئية بالتطرق لنشأتها وتعريفها وكذا أهميتها، وفي المحور الثاني سنتطرق لآليات بناء الرشادة البيئية من خلال التسيير العقلاني للمسائل البيئية وكذا للشراكة وتعدد الفواعل . وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: ماهية الرشادة البيئية:

سنتطرق في المحور الأول لمفهوم الرشادة البيئية بالتعرض لنشأتها وتعريفها وكذا أهميتها.

أولا : نشأة وتطور مفهوم الرشادة:

الرشادة مصطلح فرنسي قديم استخدم بداية في القرن الثالث عشر كمعنى لكلمة (GOUVERNANT) (فن أو أسلوب القيادة)، وانتقل الى اللغة الانجليزية آخذا معنى سلوك أو فن القيادة [1].

وظهور الرشادة كتصور اقتصادي يعود الى سنة 1937 م في أعمال الاقتصادي (Roland COASE) المتمثلة في نصوص تدرس مختلف الإجراءات الموضوعة من طرف المؤسسة لتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يواجهها السوق[2]، وفي الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت رشادة المؤسسة كأسلوب عصري في عالم الأعمال[3] .

في التسعينيات أعيد الاعتبار للكلمة الانجليزية(Governance) من طرف الاقتصاديين والسياسيين وبعض الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك للدلالة على "فن أو أسلوب القيادة " لتشجيع تسيير القضايا العامة بطريقة جديدة مبنية على مشاركة المجتمع المدني في كل المستويات (الوطني، المحلي، الجهوي و الدولي)[4]. وفي عصرنا الحاضر أصبحت الرشادة تستخدم في كثير من المجالات منها مجال حماية البيئة .

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الرشادة بأنها "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"[5].

ويعرفها جون كويمان بأنها :"عقد اجتماعي يقوم على شراكة ثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع و إدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم[6] ".

ثانيا : تعريف الرشادة البيئية:

لا يوجد تعريف جامع للرشادة البيئية، بل تعددت التعريفات التي أعطيت لهذه الأخيرة، ويقصد بالرشادة البيئية":كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية ،كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية والفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات والتصدي لها، إضافة إلى الطريقة التي تصل من خلالها القضايا البيئية إلى الأجندة السياسية و طرق وضع السياسات و البرامج البيئية وتنفيذها.[7]

كما يقصد بها: التفاعلات بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني والمنظمات الدولية، و الهياكل والإجراءات التي تهدف إلى المشاركة في صنع القرارات البيئية[8].

عرف محمد عبد الرؤوف الرشادة البيئية بأنها: "التصميم والتنفيذ المشترك للسياسات والأنشطة البيئية، من أجل تحقيق أهداف بيئية محددة، مع تخصيص واضح و سليم للسلطات"[9]

كما عرف Wolfgong Morbach الرشادة الجيدة بأنها: "نمط تسيير بأسلوب فعال، شفاف وبعد نظر"[10]

وعرفها Alexendre Kiss بأنها: " تعني قبل كل شيء تنظيم و ضمان حماية البيئة باختيار، انشاء وتطبيق الطرق الأكثر فعالية "[11]. وأن الرشادة الجيدة تقتضي أعمال تنظيمية من قبل السلطات العامة، هذه الأخيرة

يجب أن تبني سياستها على معطيات علمية، وتضمن متابعة هذه السياسة وعليها أن تفرضها ان استدعى الأمر ذلك ، كما تقتضي اشراك المجتمع المدني في السياسة البيئية ، كما يجب عليها أيضا توعيته و اعلامه.[12]

من خلال هذه التعريفات نجد أن الرشادة البيئية تعني التسيير العقلاني باختيار أفضل الطرق و الشراكة و تعدد الفواعل .

ثالثا :أهداف الرشادة البيئية

تهدف الرشادة البيئية الى تحقيق ما يلي :

- التعامل بجد مع الموارد .
- التعامل بجد مع الرهانات.
- التعامل بجد مع التحديات .
- تحقيق الفعالية أي تحقيق أفضل النتائج البيئية و بأقل تكلفة.
- تحقيق الاستدامة : اي ضمان استدامة الموارد الطبيعية و الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية .

المحور الثاني : آليات بناء الرشادة البيئية:

سنتناول في هذا المحور آليات بناء الرشادة البيئية من خلال التسيير العقلاني للمسائل البيئية وكذا للشراكة وتعدد الفواعل.

أولا: التسيير العقلاني :

يتضمن التسيير العقلاني ما يلي:

01- تطوير الادارة البيئية

يقتضي بناء الرشادة البيئية أولا و قبل كل شيء إنشاء سلطة عليا مختصة بحماية البيئة ، تضمن التنسيق بين كل الوزارات (لأن المسائل البيئية تهم أغلب الوزارات) ، كما يمكنها أن تفرض عليها بعض القرارات ان استدعى الأمر ذلك، لأن سياسة حماية البيئة تقتضي ضرورة التنسيق بين الأجهزة المختلفة، حتى لا يؤدي توزيع الاختصاص بين مختلف هذه الأجهزة إلى تضارب فيما بينها، أو إلى فراغ نتيجة لإحجام بعض الأجهزة في نفس الوقت عن ممارسة اختصاصاتها [13].

كما يقتضي أيضا إنشاء إدارات مختصة ومستقلة، على أن يكون التوظيف فيها حسب الكفاءة والأمانة، إضافة إلى التكوين المستمر للإطارات و الأعوان.

02- إنشاء سياسات بيئية

أ - إنشاء سياسات على أسس علمية :

إنشاء سياسات بيئية مبنية على أسس علمية تبين الخطوط العريضة للعمل، تشمل جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والاستعانة بالعلوم تشمل زيادة على علوم المادة كل العلوم الأخرى التي تدرس سلوك الإنسان[14].

- يجب أن تكون هذه السياسات واضحة الأهداف والمعالم وتشمل مراحل التنفيذ مع تحديد دقيق للأولويات حسب طبيعة الرهانات والتحديات .

فمثلا يجب أن تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضرورة الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية. وذلك بتشجيع الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والبحث عن الأساليب الإنتاجية الصديقة للبيئة كتصفية المياه المستعملة في الإنتاج قبل طرحها، مع تشجيع اللجوء إلى استعمال الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية، وكذلك ترشيد الاستهلاك وتشجيع الإقبال على السلع الصديقة للبيئة كالمحركات ذات الاحتراق الداخلي، الصمامات والأنابيب الأيونية، توابع السيارات الصديقة للبيئة، الصابون العضوي، الورق الخالي من الكلور ....الخ .

وتمثل التجارة في السلع البيئية حوالي 21.3% من حجم التجارة السلعية العالمية حسب إحصائيات سنة 2004م. و حاليا تسيطر الدول المتقدمة على هذه التجارة إنتاجا و تصنيفا ، حيث صنف تقرير للجنة التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الدول الرائدة في تصدير هذا النوع من السلع بين عامي 2000 و 2004 [15]. (كما هو موضح في الجدول رقم01) .

جدول رقم 01: يمثل الدول الرائدة في تصدير السلع البيئية

الدولـــة	عـــــام2000-2004م	
	القيمة (بالمليون دولار)	النسبة
ألمانيـا	241215	%12.8
الولايات المتحدة الأمريكية	238266	% 12.6
اليابـان	185148	%9.28
الصيـن	110975	%5.9
إيطاليا	100534	%5.3
باقي الدول	1011126	%53.6

المصدر: UNSD Trade .Com data base 2006 (بتصرف)

• و يجب أيضا أن تسعى هذه السياسات الى تحقيق التنمية الاجتماعية وتوفير الحاجات الضرورية للأفراد، ما يساهم في عدم لجوئهم الى أساليب مضرة بالبيئة لتحقيق هذه الحاجيات .

حيث ثبت أن هناك علاقة وطيدة بين انتشار الفقر و اضرار الأفراد بالبيئة كون عدم التحرر من الحاجة يؤدي الى السعي لتحقيقها و لو أدى الأمر الى تدمير البيئة واستنزاف الموارد . كما يجب أيضا أن تستغل النتائج التي توفرها مختلف العلوم التي تدرس سلوك الانسان لتحسين علاقته بالبيئة ، وكل برنامج عمل يجب أن يكون متنوعا و مراعيا لخصوصية كل إقليم، وأي سياسة توضع على المستوى الوطني يجب ان تأخذ في الحسبان ضرورة وإمكانية التعاون الدولي سواء في إطار عالمي أو إقليمي، والمستويات الممكنة للعمل بما يمكن من حماية البيئة على المدى القصير، المتوسط والطويل[16].

ب - ترجمة السياسات البيئية في معايير و قواعد قانونية :

بمعنى ترجمة السياسة البيئية في قواعد قانونية و معايير و تكليف أو انشاء هيئات للسهر على تطبيقها الجيد، وتعرف المعايير العلمية غالبا بأنها معطيات كمية مرتبطة بحماية قانونية، وهذه المعايير و القواعد القانونية يجب ان تتوفر فيها مجموعة من الشروط لتحقيق الفعالية اللازمة من بينها :

• أن توضع من طرف مختصين، مع اشراك الفواعل الأخرى في وضعها .

• أن تكون مفهومة، واضحة و مقبولة من طرف العامة و أن تكون متناسقة مع الامكانيات المالية و الاقتصادية للدولة .

• أن تبلغ للعامة بمختلف الوسائل.

• و أن تقرر عقوبات جزائية عند مخالفتها.[17]

03- الرقابة الدائمة:

تأخذ الرقابة عدة أشكال منها :

• الرقابة **بالمسؤولية** : في هذا السياق يجب اضطلاع عدة فئات من هيئات الدولة بمهمة مراقبة و ضمان التطبيق الفعال للسياسات البيئية [18].

• الرقابة **بآليات الشفافية**: والتي من بينها تسهيل وصول العامة الى المعلومات البيئية .

• **المشاركة**: أي مشاركة كل الفواعل في صنع و تنفيذ السياسة البيئية .

• تفعيل دور المجتمع المدني ذو كفاءة .

• بناء مراكز خبرة للاستشعار البيئي (تطوير شبكات الخبرة للاستباق).

ثانيا : المشاركة و تعدد الفواعل:

01- التعليم والاعلام البيئي

يلعب التعليم والاعلام البيئي دورا كبيرا في توعية العامة بالمخاطر البيئية وفي توضيح السياسات البيئية المتبعة للحد منها، وهوما يساهم في احترامهم لقواعد حماية البيئة، بل وفي حث المجتمع المدني على المساهمة والمبادرة إلى جانب السلطات العمومية. (الإعلام يشمل مختلف الوسائل السمعي، البصري و المكتوب).

02- دور المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني هنا هو تلك المنظمات أو الجمعيات المتخصصة بمجال حماية البيئة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كالمنظمات المهتمة بالصحة، وفي مجال حماية البيئة يمكن التعاون حتى مع المنظمات الدولية الحكومية او الغير حكومية.

ومساهمة منظمات المجتمع المدني تكون عن طريق:

• نشر الوعي بالمسائل البيئية وبالتالي المساهمة في احترام العامة للسياسات المتبعة.[19]

• انجاز دراسات علمية في هذا المجال.

• احداث مشاريع وبرامج لحماية البيئة ومن اشكال هذا التعاون يمكن اعطاء مثال بمساهمة منظمة اليونيسكو في إطار برنامج الانسان والمحيط الحيوي بإنشاء مئات من محتجزات المحيط الحيوي في عدة دول وهذه المحتجزات تمثل نموذج للرشادة وللتنمية المستدامة كونها تؤدي ثلاثة وظائف تتمثل في :

- ضمان توفير فرص العمل الخضراء والموارد الطبيعية للسكان المحلين.
- ضمان حماية وصيانة كل العناصر البيئية وبالتالي الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.
- كما تعتبر كمخابر بحث علمي في مجال حماية البيئة.

والمشاركة في المسائل البيئية نصت عليها العديد من الإعلانات والمعاهدات منها مثلا الميثاق العالمي للطبيعة الذي نص على انه : سيكون بمقدور كل شخص وفي حدود قانون كل بلد المشاركة بصفة فردية او

جماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة، وفي حالة تلوث البيئة ستوضع بين يديه الوسائل الكفيلة للجوء إلى القضاء للحصول على تعويض .

كما نصت اتفاقية " Aarhus" على الحق في الإعلام البيئي وعلى ضرورة مشاركة العامة في القرارات المتعلقة بحماية بالبيئة على الحق في اللجوء الى القضاء[20].

زيادة على دور مشاركة المجتمع المدني في السياسات البيئة لا يجب علينا أن نغفل الدور الذي تلعبه المشاركة السياسية أيضا، خاصة وان الدول الرائدة في السياسات البيئية كألمانيا مثلا يوجد بها أحزاب سياسية تمثل تيارا أخضر قوي.

03- دور المؤسسات الاقتصادية أو القطاع الخاص

تعتبر المؤسسات الاقتصادية المساهم الأكبر في الاضرار بالبيئة ، وبالتالي لا تتحمل الدولة لوحدها تبعات النشاط الاقتصادي و يجب القاء بعض المسؤوليات على المؤسسات الاقتصادية وتشجيعها على تبني نمط تسيري يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية حيث تصبح المؤسسة الاقتصادية عضو اجتماعي كامل الحقوق والواجبات مثلها مثل اي مواطن عادي .

وعليه فان بناء نموذج فعال للرشادة يستدعي وضع استراتيجيات وطنية لمساندة ومساعدة المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص على تحمل مسؤولياتها اتجاه المجتمع والمحيط (أو ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية RSE) والتي تفرض على هذه المؤسسات وضع الاعتبارات البيئية في سياساتها بالتركيز على الاسترجاع والتدوير وتحسين الفعالية الطاقوية.[21]

ابتداء من سنة 2000م سجل ظهور تقبل للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية (RSE) خاصة في اوروبا هذا البعد الجديد لفكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تصادف مع تأكيد تصور اخر يتمثل في التنمية المستدامة، التصور الذي يحاول مسيرو المؤسسات تبنيه بدورهم .

التصور الجديد لفكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات(RSE) ينطلق من الالتزامات التي تجعل رؤساء المؤسسات الكبرى يقومون بمساهمات ملموسة في مجال البيئة إلى جانب السلطات العمومية وهذا على المستوى الوطني والدولي .

في نهاية التسعينيات من القرن الماضي نظمت جمعية المدافعين عن مواطنة المؤسسة حملة ضد الاقصاء في أوروبا، الى جانب اعداد ميثاق المؤسسة المواطنة للمسيرين الأوروبيين الشباب الذي يهدف الى التعبير عن الغاية الانسانية للمؤسسة عبر فكرة(RSE) وهو ما سمح بإنشاء شبكة تشمل اكثر من 150 مؤسسة من ثلاثين دولة تسمى " شبكة العمل الأوروبية للتماسك الاجتماعي " (EBNSC) والتي تعمل على تكريس فكرة المسؤولية الاجتماعية.

العلاقة بين الغاية الإنسانية للمؤسسة وفكرة (RSE) وطدت تدريجيا في مؤتمرات هامة من بينها : استراتيجية لشبونة في مارس 2000 الى أفاق 2010م. القمة الأوروبية " Goteborg" في جوان 2001 م اين تم إعداد الاستراتيجية الأوروبية للتنمية المستدامة وأخيرا قمة جوهانسبورج في سبتمبر 2002م[22].

إذن فالمؤسسات الاقتصادية سواء خاصة أو عامة يمكن ان تساهم الى جانب السلطات العمومية في تحقيق أهداف إنسانية من بينها : المحافظة على البيئة سواء بالمساهمة في مشاريع بيئية أو بإلزام نفسها بتباع إجراءات وتدابير إنتاجية تحد من الأضرار البيئية .

في الجزائر وان لم نسجل مساهمات مؤسسات القطاع الخاص إلا انه يمكن إن نعطي مثال عن مساهمة " مؤسسة القطاع العام " مثل شركة سوناطراك " هذه الشركة وفي إطار تقليص انبعاث الغازات من الحقول النفطية اعتمدت عدة مشاريع ساهمت في تقليص معدل انبعاث غازات ثاني اوكسيد الكربون من78,6بالمائة سنة 1973م إلى 9,7 بالمائة سنة 2010م حيث منحت جائزة الامتياز لسنة 2012م من هيئة البنك العالمي (Globale Gaz) في نهاية أكتوبر2012م .

وقد قامت شركة سوناطراك في هذا المجال بتجسيد 32 مشروعا من بينها مشروع " عين صالح " لحبس غاز ثاني أكسيد الكربون وإعادة استرجاعه، هذا المشروع مكن من استرجاع 260مليار متر مكعب من الغاز .

كما برمجت عدة مشاريع في إطار سياسة حماية البيئة الوطنية في مخططها المتوسط المدى بين 2012 و2016م لتقليص انبعاثات الغازات المحروقة، حيث رصدت لهذا الهدف 300 مليون دولار، مع العلم ان هيئة " بروتون ووتز " صنفت الجزائر ضمن أهم البلدان العشرين عالميا في مجال تقليص انبعاث الغازات من الحقول النفطية [23].

الخاتمـة:

تقتضي الرشادة البيئية تسيير عقلاني يهدف لتحقيق الاستدامة والفعالية ويكون مبنيا على أسس علمية وبمقاربة شاملة موضوعية تضع في الحسبان طبيعة التحديات والتهديدات وكذا طبيعة الحاجات والأولويات، كما تقتضي وجود مجتمع مدني قادر على المساهمة وتقديم البدائل، دون اغفال دور المؤسسات السياسية المحايدة وأكثر من هذا تقتضي تطوير شبكات الخبرة للاستباق .

وبناء عليه **نقترح** جملة من **التوصيات** على النحو التالي:

- تعزيز الإجراءات الوقائية و دعم برامج التربية البيئية للأفراد.
- إنشاء أجهزة بيئية متخصصة للتنسيق بين القطاع العام و الخاص في مجال رصد و تمويل المشاريع و البرامج البيئية.
- جعل البيئة بعدا في استراتيجيات التنمية الوطنية و الدولية، و تطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة والبيئة.
- تعزيز إجراءات التقييم البيئي و تطوير المعايير البيئية و إنشاء مراكز للرصد البيئي.
- الالتزام السياسي بترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
- تعزيز الأطر القانونية لتحقيق المساواة أمام القانون و تطبيق مبادئ المساءلة و المحاسبة.
- تعزيز دور المجتمع المدني و القطاع الخاص في تدعيم و تقوية الشراكات البيئية داخليا و إقليميا ودوليا في هذا المجال.

• وضع أداة عالمية مستجيبة لأهداف الاستدامة البيئية من خلال وضع قواعد و مبادئ و جدول أعمال عالمي بشأن السياسات البيئية، و تعميم البعد البيئي في التخطيط الإنمائي و استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة.

• إنشاء مراكز وطنية للمخاطر البيئية تتضمن أنظمة للرصد البيئي و الإنذار المسبق للازمات البيئية.

• إنشاء مؤسسات عمومية اقتصادية أكثر كفاءة و فعالية للتدخل في المجال البيئي.

وأخير فالرشادة قبل كل شيء ثقافة و ردود أفعال أكثر مما هي سياسات و برامج وقوانين[24] .

قائمة الهوامش:

[1] Oliver Paye : La gouvernance , d'une notion polysémique à un concept Polito logique , p 1 sur le site : www.erudit.org

[2] استخدم الأستاذين "جيمس مارش" و "جوهان أولسن" هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية وهذا عندما نشرا كتابا بعنوان " إعادة اكتشاف الهيئات" عام 1989في الولايات المتحدة وتساءلا من خلاله عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الاستراتيجيات وربط ذلك كله برشادة الحكم. انظر محمد خليفة " :إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة ألقيت في ملتقي التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008 ،ص2.

[3] Sommet mondiale sur le développement durable 2002, pp 1 ,2 sur le site :
http//www. smdd_gouvernance_mondiale pdf :

[4] Oliver Paye : op. cit, p2.

[5] United Nations Développement Programme: Gouvernance for sustainable humain développement, New York, 1997, p3.

[6] سامح فوزي: الحوكمة، مجلة مفاهيم، العدد 10، السنة الأولى، أكتوبر 2005، ص48

[7] Kazu Kato Yohei Harashima: "Improving Environmental Governance in Asia a Synthesis of Nine Country Studies", p2. (http://enviroscope.iges.or.jp/modules/envirolib/upload/817/attach/eng_part4.pdf.)

[8] Ael I.Jeffry: Environmental Governance a Comparative Analysis Of public participation and access to justice, journal of south pacific law, volume 9, 2005, Issue2, p2.
http://enviroscope.iges.or.jp/modules/envirolib/upload/817/attach/eng_part4.pdf.

[9] محمد عبد الرؤوف : قضايا البيئة و صياغة الدستور، (تاريخ الاطلاع 2012.08.02) على الموقع:
www.ficrconférences.org

[10] Symposium international sur le droit de l'environnement : la bonne gouvernance et le développement durable : opportunités et perspectives, Tunis 13 et 14 Décembre 2005, p1.

[11] Alexendre Kiss : Symposium international sur le droit de l'environnement, la bonne gouvernance et le développement durable : (interdépendance et complémentarité), p 22.

[12] Alexendre kiss, ibid., p 19.

[13] نبيلة عبد الحليم كامل: نحو قانون موحد للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 49.

[14] Alexendre Kiss, op.cit., p 20.

[15] يسري فاروق داوود و وسيم وجيه الكسان : مداخلة بعنوان قياس الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية : أعمال المؤتمرات بعنوان " التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007م .

[16] Alexendre Kiss, op.cit., p 20.

[17] Dagmer Lohan : Symposium international sur le droit de l'environnement: un droit de l'environnement promoteur de la bonne gouvernance et du développement durable.

[18] Alexendre Kiss, op.cit. p 21.

[19] Dagmer Lohan, op.cit. p 30.

[20] Convention d'Aarhus 1998 » Revue .RJE no spécial (Juin1998).

[21] Guillaume SAINTENY : développement durable, Aspect stratégiques et opérationnels Francis, Lefebvre, p 372.

[22] A Beni Abdellah Et D. Benabbou : bonne gouvernance et responsabilité sociale et environnementale des entreprise31.

[23] جريدة الخبر ليوم 04 نوفمبر 2012، ص 07 .

[24] امحند برقوق: الرشادة السياسية، مقاربة معرفية، تاريخ الاطلاع2016/10/12، على الموقع www.al-marsa.net